



بيان
السفير الدكتور بشار الجعفري
المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

امام
اللجنة الأولى المعنية
بنزع السلاح والأمن الدولي
المناقشة العامة

الدورة الواحدة والسبعون للجمعية العامة

السيد الرئيس،

أود أن أعرب عن سعادتنا لترأس دولة شقيقة لأعمال هذه اللجنة وأود أن أهنتكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى لهذه الدورة، كما أود أن أهني أعضاء مكتبكم، على دورهم الهام. وينضم وفد سوريا الى البيان الذي أدلى به مندوب إندونيسيا الموقر نيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

مرت سبعة عقود على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وما زال الأمن والسلم الدوليين لم يتحققا بعد، ويعاني العالم الولايات بسبب الحسابات السياسية والاقتصادية الضيقة، حيث تعمل بعض الدول خارج إطار الشرعية الدولية وضمن تحالفات وتكتلات عسكرية بهدف تحقيق مصالحها على حساب أمن واستقرار دول لا تشاركها الرأي، وكأن الأمن والاستقرار هو ميزة لبعض الدول فقط دون غيرها من الدول.

ويواجه عالمانا، في هذا الصدد، تحديات كثيرة يأتي في مقدمتها خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولاسيما الأسلحة النووية منها، إذ تقوم بعض الدول النووية بتهديد الدول باستخدام الأسلحة النووية ضدها، إضافة إلى ظاهرة استثناء إسرائيل من عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإن أخطر ظاهرة تهدد عالمانا اليوم هي دعم وتسليح وتدريب وتمويل بعض الدول، ومنها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، لجماعات إرهابية مدرجة على قوائم مجلس الأمن وتستخدم السلاح الكيميائي.

إن دعوة غالبية دول أعضاء الأمم المتحدة إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار NPT تأتي في ظل وجود قناعة لدينا جميعاً بأن إسرائيل لن تنضم في ظل استمرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا والمانيا وأستراليا، وغيرها من الدول، بحماية البرنامج النووي لإسرائيل، والمساهمة في تطويره وتعزيزه، لا بل وحماية رفض إسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإزالة الأسلحة النووية.

إن إفشال مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا يرتقي إلى مستوى الفضيحة الأخلاقية ولحماية استمرار إسرائيل بحيازة السلاح النووي والتستر على عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً فاضحاً لكل أحكام المعاهدة وترجمة عملية لسياسة النفاق النووي التي يعتمدها هذان البلدان النوويان.

وفي هذا السياق، تجدد بلادي دعوتها الدول الأعضاء للعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل، وأذكر في هذا الإطار بالمبادرة التي طرحناها نهاية عام ٢٠٠٣ خلال عضويتنا في مجلس الأمن وهي مبادرة ما زلنا ندعو المجلس إلى اعتمادها.

وتؤكد بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقاً لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، بالحصول على وتطوير التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية، وتعارض بلادي أية محاولة لتفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

السيد الرئيس،

تعاني بلادي سوريا، وكما يعرف الجميع، منذ أكثر من خمس سنوات، من حرب ضروس أدواتها جماعات إرهابية مختلفة كثيرة، وفي مقدمتها تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة" و"جيش الفتح" و"جيش الإسلام" و"أحرار الشام"، وهي كلها مجموعات خارجة عن القانون تحارب، نيابة عن مشغليها، في منطقتنا وخارجها، الدولة السورية والشعب السوري والحضارة والثقافة السورية. وتحصل هذه المجموعات الدموية على مختلف صنوف السلاح، ومنه السلاح الكيميائي، والتدريب والتمويل والعتاد والذخيرة، القاتلة منها وغير القاتلة، من دول أعضاء في هذه المنظمة. ونشدد هنا على ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء بتعهداتها بموجب أحكام قرارات هذه المنظمة.

السيد الرئيس،

تدين حكومة الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات جريمة استخدام السلاح الكيميائي، وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان. وقد انضمت بلادي إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، انطلاقاً من إيمانها بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية. لقد قامت سورية بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الانضمام للاتفاقية وأنجزت رغم الظروف القاسية والصعبة التزاماتها.

إن التقرير الثالث وغير النهائي الصادر لآلية التحقيق المشتركة وما تضمنه من اتهامات لبلادي سوريا "باستخدام الكلور في كل من تلمنس وسرمين"، مليء بالكثير من الثغرات الهيكلية والتباينات، التي تؤدي حكماً للطعن جملة وتفصيلاً في الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير ومع ذلك، فقد استخدم عدد قليل من الدول هذا التقرير للتشهير بسوريا، ونتمنى هنا عدم تسييس هذا التقرير، وسأذكر هنا جزءاً بسيطاً من تلك الثغرات:

١- لم يقدم التقرير في أي جزء منه دليلاً مادياً على الاستخدام أو الجهة التي استخدمت المواد الكيميائية. علماً بأن كافة المناطق التي درستها الآلية تقع تحت سيطرة الجماعات الإرهابية.

٢- لم يحتوي التقرير على أي تقرير طبي موثق عن إصابات لأشخاص أُدعي بأنهم تعرضوا لمواد سامة مع العلم بأن هؤلاء المصابون المفترضون نقلوا أو أسعفوا في نقاط طبية تابعة للجماعات الإرهابية أو داخل تركيا.

٣- أوضح التقرير بأن الفيديوهات المقدمة حول حادثة تلمنس، تم تصويرها في ٢٣/٤/٢٠١٤، بينما الحادثة المدعاة وقعت بتاريخ ٢١/٤/٢٠١٤، وهذا يعد من الأدلة على فبركة الفيديو ليكون أداة اتهام.

٤- وفقاً للفقرة ٤٢ في الصفحة ٧٩ تبين وجود مادة الـ TNT في الأسطوانات حسب نتائج التحاليل، وهذه النتائج لم تجد تفسيراً منطقياً حيث أنه من غير المعتاد وجود هذه المادة المتفجرة في المنظومات الكيميائية، وكان بالتالي التحليل غير كاف برأي آلية التحقيق المشتركة للتوصل لاستنتاج نهائي يدل على استخدام القذائف كقذائف كيميائية.

هذه بعض من الدلائل والقرائن، ولدينا الكثير من الملاحظات على ثغرات تقرير الآلية الثالث، التي أرسلناها إلى آلية التحقيق المشتركة ومجلس الأمن. إن التقرير بني على استنتاجات تم الأخذ بها باحتمال استخدام الكلور من قبل الجانب السوري بنيت على أقوال الشهود الزور المقدمين من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة أو من البيئة الحاضنة لتلك الجماعات. وفي الواقع نحن نرى أن ما جاء في

التقرير يفضح فبركة رعاة الجماعات الإرهابية المسلحة للادعاءات. وبهذا الصدد سأذكر مثالا واحداً فقط، حيث كشف مؤخراً معهد "رون بول" الأمريكي للسلام والازدهار، أن البنتاغون قد دفع مؤخراً مبلغ ٥٤٠ مليون دولار لشركة علاقات عامة بريطانية اسمها "بل بوتينغهر" تقدم خدماتها عادة للسعودية وتشيلي، الهدف من دفع المال هو خلق بروباغندا معادية للحكومة السورية، أي فبركة صور وأفلام.

وأود هنا أن أشير إلى المؤتمر الصحفي لوزير الدفاع الروسي الذي تحدث فيه عن نوايا الجماعات الإرهابية في سورية باستخدام المواد الكيميائية السامة ضد الجيش والمدنيين في أحياء حلب، وبتاريخ ٢٠١٦/٩/٣٠ علمت السلطات السورية أن المواد الكيميائية وصلت إلى حلب ومن ثم تم نقلها وتخزينها تحت الأرض بعمق ٦ أمتار في مدينة سراقب بمحافظة إدلب وتضمنت هذه المواد ما يقارب الطن من الفوسفور الأصفر، وفي هذا الإطار شوهدت مواطنتان أمريكيتان متخصصتان في الكيمياء بتاريخ ٢٠١٦/٩/٦ تعودان إلى تركيا بعد إتمام تجهيز المواد الكيميائية، بينما بقي أحد الخبراء ويدعى محمود حسين عبدالله، الذي خضع لدورات خاصة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت مراقبة وإشراف من الولايات المتحدة وإسرائيل، للإشراف على عملية تعبئة المقذوفات الصاروخية. لقد ادخل في شهري تموز وأيلول من هذا العام ما يصل إلى ١٤ طن من المواد السامة إلى سوريا من الدول المجاورة بما فيها مركبات لغازات سامة لإنتاج أسلحة ذات قوة تدميرية عالية. وقد نقلنا كل هذه المعلومات إلى عناية مجلس الأمن وآلية التحقيق المشتركة ولجنة القرار ١٥٤٠.

السيد الرئيس، لقد أرسلت الجمهورية العربية السورية ثلاثة وستين رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن وآلية التحقيق المشتركة ولجنة القرار ١٥٤٠، وقد أشرنا في أول رسالة في نهاية عام ٢٠١٢، أي قبل حدوث أول هجوم بالكيميائي على بلدة خان العسل في شهر آذار ٢٠١٣ بأربعة أشهر، إلى تخوفنا من قيام الدول التي تدعم الإرهاب بتقديم أسلحة كيميائية للجماعات الإرهابية والادعاء بان سوريا هي التي قامت باستخدامها، وحذرنا في تلك الرسالة من خطورة التقاعس عن التصدي لإمكانية وصول أنواع محظورة من الأسلحة إلى أيدي تنظيم جبهة النصرة

والمجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، خاصة بعد سيطرة هذه المجموعات الإرهابية على مصنع تابع للقطاع الخاص شرفي مدينة حلب يحتوي على أطنان من مادة الكلور، وظهور تقارير إعلامية وفيديوهات عن تهديد عناصر من تنظيم القاعدة باستخدام أسلحة كيميائية يصنعونها في مخبر قرب مدينة غازي عنتاب التركية ضد أبناء الشعب السوري والادعاء بأن الحكومة السورية هي التي قامت باستخدام هذه الأسلحة.

لقد أرسلنا إلى آلية التحقيق المشتركة منذ إنشائها ما يزيد عن ٢٥ رسالة، أعلمنا بموجبها الآلية باستخدام التنظيمات الإرهابية لمواد سامة ضد المدنيين والعسكريين، إضافة إلى تزويد داعش بمساعدة الاستخبارات التركية بالمواد الكيميائية من ٨ شركات تركية، علاوة على تزويد داعش بـ ١٢ برميل من المواد الكيميائية السامة عن طريق الحدود التركية بدعم من منظمة "بندر بن سلطان" السعودية، ولم تسلم حدودنا مع الأردن من إدخال المواد الكيميائية السامة القادمة أصلاً من السعودية. وقد كنا قد أعلمنا آلية التحقيق ومجلس الأمن بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢ بتورط النظام في قطر وإيعازه للمجموعات الإرهابية التي يمولها باستخدام غاز الكلور في المناطق التي يسيطر عليها ذات المجموعات وذلك بهدف التقاط الصور والفيديو لتهام الجيش العربي السوري.

السيد الرئيس،

نؤكد في الختام على ضرورة أن تتحمل الدول الأعضاء مسؤولياتها بوقف تهريب الأسلحة والذخائر بكافة فئاتها والمواد ذات الصلة، سواء كانت قاتلة أم غير قاتلة، والمسليحين والارهابيين عبر حدود الدول المجاورة لبلادي سوريا، محذرين من أن آفة الارهاب ستزد على تلك الدول ودول غيرها عاجلاً أم آجلاً.

وشكراً السيد الرئيس،